



HAL
open science

:

Bashir Al-Mohallal, Roman Stadnicki

► **To cite this version:**

| Bashir Al-Mohallal, Roman Stadnicki. : . Jadaliyya, 2020. <halshs-03089647>

HAL Id: halshs-03089647

<https://shs.hal.science/halshs-03089647>

Submitted on 2 May 2022

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

قرى ديناميكية : عودة المبادرات المحلية إلى الجبال اليمنية

بقلم :

بشير المهلل، رئيس منظمة نبض للعدالة الاجتماعية طالب دكتوراة في جامعة تورز؛

ورومان استادنسكي، دكتوراة في الجغرافيا ، محاضر في جامعة تورز.

في الوقت الذي تستعريفه الحرب في كبرى المدن اليمنية، وحيث الصراع من أجل الحصول على الخدمات الأساسية هو الشغل الشاغل للمواطن في حياته اليومية (1)، فإننا نجد أن عدداً من القرى التي تتناثر على قمم الجبال تمر بمرحلة ديناميكية فريدة من نوعها. وهذه المرحلة لم تقتصر على قيام القرى بتنظيم نفسها بهدف الصمود والاستجابة للحالات الطارئة فحسب، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال اطلاقها لمبادرات ذاتية بمشروعات كبيرة متصلة بالبنية التحتية مثل شق ورصف الطرق وحفر الآبار. وهذه المبادرات المنفذة بصورة فردية أو بواسطة تجمعات أهلية تحت مسمى "مجالس القرى" تعكس أساليب محلية جديدة في العملية التنموية والإدارة الذاتية، كما هو الحال في مرتفعات محافظة إب جنوب غرب اليمن.(2)

فهل يمكن اعتبار الحرب التي شنها التحالف السعودي منذ عام 2015م في اليمن لمواجهة الحوثيين الذين سيطروا بالقوة على هذه المنطقة هي الدافع الحقيقي لظهور مثل هذه المبادرات؟ من المؤكد أن القصف يتركز على المدن والموانئ بشكل رئيسي ويكون أقل حدة في الأوساط الريفية، وهو ما جعل من مناطق الريف تسارع نحو تشكيل تكتلات مجتمعية تضامنية بين أفراد المجتمع الواحد. وهذه المناطق الريفية قلما تعتمد على الواردات الخارجية إذا ما قارناها بالمدن بسبب اعتمادها على مواردها الذاتية سواء الزراعية أو الحيوانية وهو ما يجعلها قادرة على الصمود في مواجهة آثار الحرب والحصار. تجدر الإشارة إلى هذه الحرب لم تكن السبب الوحيد نحو التوجه للمبادرات الذاتية بل أن ثورة 2011م كانت هي الأخرى لها نتائجها على العمل الفردي والمجتمعي. فقد عكست الحركة الثورية الطموح الشعبي نحو إيجاد مساحات جديدة من الحرية والتعبير كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم العربي وسعت إلى إطلاق المجتمع من أسر الحكم الثلاثي (القبيلة والجيش والمؤسسة الدينية). وعلى الرغم من انزلاقها السريع إلى صراع

مسلح، إلا أن المرحلة الثورية قد صاحبها اطلاق العديد من الطاقات المجتمعية والممارسات الإدارية الذاتية بمبادرات شبابية في عموم البلاد، وهو ما شكل نوع من التقارب بين المواطنين ومناطقهم الجغرافية التي كانوا قد اهملواها في الماضي القريب(3). ناهيك أن ثورة 2011م أدت أيضا إلى انهيار نظام السلطة المحلية، كما هو الحال في مصر، والذي تجسد بفساد النظام السياسي الاستبدادي السابق علي عبد الله صالح (1978م -2012م). وبعيداً عن السياق السياسي، يبدو أن المبادرات التي انطلقت في المرتفعات الجبلية لها ارتباط بممارسات قديمة مرتبطة بالتقاليد اليمينية العريقة التي راجت في ظل حكومات سابقة، لا سيما في فترة الرئيس إبراهيم الحمدي (1974م -1977م) الذي يعد رمزاً للبلد الحر والذي كان حاضرا بقوة في اذهان ثوار 2011م(4).

الانهيار الإداري وعدم الاستقرار

عند تناول الاطار العام الذي انطلقت فيه مبادرات التنمية المحلية في القرى، فالحديث لا يقتصر على أحداث 2011م وحرب 2015م فحسب بل إن الموضوع يتعلق في الأصل بحقيقة أن اليمن هي أفقر دولة في منطقة الشرق الأوسط. فالمواطن اليمني يعاني من غياب الخدمات الأساسية، وخاصة في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها. فعلى الرغم من الصعوبة في تحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين إلا أن تقرير مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية (الأوتشا) يشير إلى أن حوالي 16 مليون يمني محروم من المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وأن ما يقارب من 18 مليون نسمة لا يحصلون على الرعاية الصحية. وعلى الرغم من تحسن الظروف المعيشية في المناطق الريفية بسبب وجود الموارد الزراعية إلا أن الصراع والتدخلات العسكرية منذ عام 2015م أدى إلى تفاقم الوضع المأساوي في البلاد عموما ونتج عنه عرقلة حركة التنقل الكثيفة التي كانت قائمة بين القرى والمدن.

كما أن الصراع الحالي تسبب أيضاً في الانهيار الاقتصادي واختلال عمل مؤسسات الدولة. فأصبحت دوائر الدولة ممزقة كلياً ولم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل الفقر بواقع 85٪، والبطالة 70٪. بالرغم من الحاجة الملحة للدولة المدنية التي تتمتع بالشرعية والتي كانت من اهم مطالب ثورة 2011م، إضافة إلى كونها محور الصراع، يبدو أن غالبية اليمنيين قرروا اخذ زمام المبادرة من دون الحاجة إلى الدولة،

أعلى الأقل عدم الانتظار من دون القيام بشيء. على المستوى المحلي، نجد أن القرية عادة ما يتم ادارتها بواسطة عاقل أو شيخ تولى هذا المنصب بالوراثة، وقانون السلطة المحلية لعام 2000م يعترف بالعزلة (المكونة من عدة قرى) كأدنى كينونة إدارية رسمية للسلطة المحلية وليس على مستوى القرية حيث نجد أن مديرية بعدان تتكون من 14 عزلة تضم 246 قرية حيث يتم تنظيم الانتخابات المحلية على مستوى العزل ويتم استبعاد القوى التقليدية عن إدارة القرية وهذا الامر يعزز الفجوة بين السلطات المحلية والمواطنين. ناهيك عن ذلك أنه منذ 2000م تواجه جهود السلطات المحلية في الميدان عراقيل تضعها الدولة المركزية التي عادة ما تكون حريصة على التحكم بجميع "مفاصل الدولة" (5) من خلال تعيينها للمحافظين والقائمين على المديرية، ومن خلال تنفيذها المباشر لبعض المشاريع التي من المفترض أن تقوم بها السلطات المحلية وليس السلطات المركزية. بضاف إلى ذلك ضعف القدرة المالية للسلطات المحلية التي تجعل منها غير قادرة على توفير الخدمات المحلية، كما أن هذا العجز ناتج أيضاً عن التفاوت الكبير في التوزيع السكاني حيث يتركز 70٪ في المناطق الريفية، إضافة إلى التقسيم الإداري (21 محافظة، 333 مديرية، 5,620 عزلة، 36,986 قرية).

تزايد وتنوع المبادرات المحلية

على الرغم من الوضع العام الذي شهد تغيرات سياسية هامة أدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقه وصاحبها أيضاً فشل في الإدارة المحلية، إلا أننا لاحظنا خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً في عدد المبادرات المجتمعية الطوعية داخل المجتمع الريفي وبشكل خاص في منطقة المرتفعات الجبلية وسط البلاد. ففي مديرية بعدان شرق مدينة إب، على بعد 150 كيلومتراً تقريباً جنوب صنعاء، تتسم هذه المنطقة الجبلية بالدرجات الزراعية الواقعة على ارتفاع قد يصل إلى أكثر من 2000 متر عن سطح البحر، تضم المديرية 246 قرية على مساحة 240 كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها حسب آخر تعداد سكاني عام 2004 م إلى 116.045 نسمة، وهو رقم ربما يكون قد زاد بنسبة 50٪.

تعد الزراعة والتربية الحيوانية من الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها سكان هذه المنطقة إضافة إلى ممارسة العمل التجاري. ونجد الكثير من أبناء المديرية يعملون في الخارج، لا سيما في المملكة العربية السعودية والولايات

المتحدة. ويشكل أبناء المنطقة المغتربين في الخارج مصدرا رئيسيا لتمويل بعض تلك المبادرات المجتمعية. ويمكننا القول أن ما يقارب ثلث العائلات في قرى بعدان لديهم فرد واحد على الأقل مغترب في المملكة العربية السعودية أو الولايات المتحدة. وقد ساهم هؤلاء المغتربون في التمويل من الخارج وخاصة مبادرة رصف الطرق لأن هذا النوع من المبادرات يحتاج إلى قدرات مالية كبيرة يصعب على المواطنين المحليين توفيرها بمفردهم . ومع ذلك، كانت مبادرة رصف الطرق هي المشروع المجتمعي الأكثر انتشارًا في 56 قرية في مديرية بعدان التي هي منطقة الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وهذا الأمر يؤكد أهمية أموال الجالية اليمنية في الخارج والمحولة لهذه المبادرات.

فعند قيامنا بدراسة هذه المبادرات وجدنا أنه تم تنفيذ 44 مبادرة منها 32 مبادرة تم تنفيذها بشكل نهائي. فإذا كانت الحاجة إلى شق الطرق للقرى هي الدافع الأساسي وراء تنفيذ هذا العدد الكبير من المبادرات الخاصة من خلال القيام برصفها إلا أننا وجدنا دافع آخر تمثل بعملية حالة التقليد والتنافس بين القرى المجاورة للمبادرة من خلال الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في حشد المواطنين نحو المبادرات المجتمعية. وجاءت بعدها مبادرة إنشاء صناديق خاصة بدفع رواتب تشجيعية للمدرسين في المنطقة وذلك بسبب توقف دفع رواتب موظفي الدولة منذ عام 2016م. كما وجدنا أن ما يقارب من عشرين مبادرة ركزت على تحسين الحصول على مياه الشرب وهذه القضية هامة جداً لكثير من القرى اليمنية وهذا النمط من المبادرات أخذ اشكالا عدة مثل صيانة مضخات المياه والخزانات والآبار بشكل رئيسي. وأخيراً ، حصرنا مبادرات مجتمعية تمثلت بتوزيع السلالات الغذائية على الأسر الضعيفة في 15 قرية. كما تم تنفيذ مبادرات لها علاقة بحل الخلافات المجتمعية وكذا القيام بحملات رفع القمامة في العديد من قرى المديرية وأخرى تمثلت بترميم المساجد (4 مساجد).

الجدير بالذكر أن غالبية هذه المبادرات تميزت بالعمل الفردي التلقائي من دون معرفة مهنية مسبقة في اطلاق المبادرات، وهناك مبادرات أخرى تم تنفيذها تحت إدارة "مجلس القرية". ولاحظنا أيضا أن المبادرات المتعلقة بالبنى التحتية قد تمت في البداية من خلال جمع التبرعات وحشد القوى العاملة التي هي في الغالب طوعية دون مقابل وأن اطلاق المبادرات يتم من دون إعداد دراسات الجدوى اللازمة لها. وقد أخذت مشاركة سكان القرى في المبادرات اشكال متعددة منها تقديم الأحجار التي يملكونها وإعارة مواد البناء واعداد مادة الأسمت والبعض الآخر تولى احضار المياه والغذاء للذين يعملون في مشروع المبادرة. ونشير هنا إلى أن الدراسة لم تشمل جميع قرى بعدان وفي نفس الوقت لم

نتمكن من تغطية جميع المبادرات المماثلة في جميع انحاء البلاد. ومع ذلك، وجدنا أن الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو مؤسسة حكومية مستقلة تسعى إلى مكافحة الفقر قد حدد ما يقارب 18.657 مبادرة تم تنفيذها خلال الفترة 2011-2016 في 15 محافظة في البلاد.

القرية ملاذ ومورد في نفس الوقت

يعد الانتماء إلى القرية المحرك الرئيسي لمشاركة سكان القرية في مثل هذه المبادرات المحلية. ولا يزال هذا الشعور بالانتماء قائماً على الرغم من موجات الهجرة الكبيرة نحو الخارج والهجرة نحو المناطق الحضرية (مع ارتفاع معدل التحضر من 10 إلى أكثر من 30٪ خلال الفترة ما بين 1969م و 2010م). ويمكن تفسير جزء من ذلك إلى البعد القبلي في موجات الهجرة. فالقبيلة التي تعد النواة الحقيقية للمجتمع اليمني هي بمثابة نقطة البداية لتكوين التجمعات السكانية الريفية (6). وهذا يعني أن غالبية سكان القرية الواحدة عادة ما ينحدرون من قبيلة واحدة اولتي بدورها انقسمت إلى عدة أسر. ولهذا نجد أن مسمى (القرية/ القبيلة) سواء كهوية مناطقية أو هوية المنشأ يبرز جلياً عند الانعدام الكلي للاستقرار الناجم عن الحالة الديناميكية العميقة لعملية التحول الحضري والاندماج في عالم العولمة، ويصبح في نفس الوقت بمثابة ملاذ يتجلى بالتضامن المجتمعي بين الأفراد ومصدراً لتمويل واطلاق المبادرات المحلية. وهذا الأمر ليس بجديد على المجتمع اليمني بل يعكس بشكل واضح حقيقة العمل المجتمعي في اليمن والذي يعود إلى العصور القديمة (7)، سواء كانت هذه المبادرات المجتمعية تعود بالنفع على المجتمع بأكمله (صيانة الآبار والحقول وبناء وترميم المساجد، وما إلى ذلك) أو أنها تتم بواسطة مجموعة من الأفراد بهدف مساعدة شخص ما أو أسرة بعينها قد تكون عرضة للخطر أو تعرضت لمأساة عائلية (مثل جمع تبرعات مالية لغرض العلاج عندما تكون الأسرة أو الشخص غير قادر على توفيرها). وهذه الأنشطة التعاونية بين المواطنين والتي توارثوها جيلاً بعد جيل لا تعكس إلا حالة نشاط مجتمعي تضامني كانت من نتائجه الأولى بناء المدرجات الزراعية على امتداد الجبال اليمنية، والتي ما تزال قائمة حتى يومنا هذا. ومن العادات القديمة التي يتم اللجوء إليها لسد الثغرة في الموارد المادية والمالية مساهمة المواطنين في تقديم الدعم البشري والمادي في الأنشطة التعاونية كجمع التبرعات وإقراض الحيوانات للقيام

بمهام يصعب على الانسان القيام بها. وهنا نجدها عادة إلى الظهور ولكن هذه المرة بصورة قوة، كما هو الحال في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي الذي يعد آخر شخصية سياسية ساندت بصورة مؤسسية الأعمال التعاونية التضامنية في اليمن. ففي عام 1974م، تم إنشاء الاتحاد العام للتعاونيات على مستوى المديرية بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في التنمية المحلية وتشجيع النقاش والتفكير حول حماية الظروف المعيشية للمواطنين. وقد ساهم انشاء هذا الاتحاد في وصول العديد من الخدمات الأساسية حتى المناطق الجبلية النائية في البلاد. وعلى مدار ثلاث سنوات من عمل التعاونيات تم شق ما يقارب 5000 كم من الطرقات وسلفتت ما يقارب 500 طريق، وكذا تنفيذ 852 مشروع خاص بمياه الشرب و تشييد 580 مدرسة. كما اسهم وجود التعاونيات في تسهيل الحصول على المعدات الزراعية الكبيرة وأدوات البناء وخلق شعور لدى المواطنين بالاستقلالية في تنفيذ المشاريع التعاونية. وهنا يذكر الدكتور حمود العودي، نائب وزير الشؤون الاجتماعية في عهد الحمدي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، أنه "تم توفير الآلات الثقيلة لأبناء القرى مثل "الجرارات الزراعية والجرافات وبأسعار رمزية" (8). في عام 1976م، عملت الدولة على جمع هذه الأنشطة التعاونية من خلال إنشاء الاتحاد العام للعمل التعاوني من أجل التنمية والذي ضم جميع الجمعيات التعاونية في البلاد. في حين اعتبر بعض المراقبين أن هذا الاتحاد الذي عينت الحكومة اعضاءه أدى إلى فشل العمل المجتمعي وسيطرة الدولة المركزية على الشؤون المحلية من خلال إدخال الممارسات الفاسدة إليه (9). تجدر الإشارة إلى أن الأماكن العامة في القرية – الأسواق والمساجد والمدارس- لعبت دوراً محورياً في اطلاق المبادرات المحلية، وكذا المجالس التقليدية الخاصة بتناول القات لأنه يتم من خلالها المتابعة اليومية لمسار تنفيذ المشاريع وعقد اجتماعات مجالس القرى.

نحو تحويل المبادرات المحلية إلى عمل مؤسسي؟

نلاحظ اليوم وجود نمطين من العمل المؤسسي لإدارة المبادرات المحلية في القرى. النمط الأول الصاعد من الأسفل ويتمثل في تأسيس "مجالس قروية" أو جمعيات تعاونية بهدف ضمان استمرارية المبادرات ومتابعة تنفيذها في وقتها مع تأطيرها بشكل مؤسسي وينصب جهد الجمعيات على البحث عن مصادر تمويل مشاريع المبادرات. اما النمط

الثاني فهو النمط الهابط من الأعلى ويتمثل في "الاستحواذ" على هذه المبادرات المحلية من قبل المنظمات الوطنية والدولية عبر برامج تنسيقية.

في أغسطس 2015م ، قامت منظمة نبض للعدالة الاجتماعية Pulse for Social Justice ، وهي منظمة محلية غير ربحية، بدعوة أبناء قرية الرباعي في مديرية بعدان للشروع في رصف مدخل القرية وتشكيل مجلس لإدارة القرية. تجدر الإشارة إلى أن السلطات المحلية لم تبادر إلى اطلاق مبادرات كهذه ناهيك عن غياب السلطات المحلية منذ ثورة 2011م، وكذا عاقل القرية الذي يتقاضى مبلغ سنوي زهيد مقابل تطوعه في إدارة القرية. وكان الهدف الرئيسي من هذا المجلس الذي تم إنشاؤه هو الإسهام في تطوير وتنسيق المبادرات وحتى تنفيذ خطط تنمية للقرية على نطاق واسع. وقد وجدنا أنه من بين الـ 56 قرية التي شملتها الدراسة في مديرية بعدان أنه تم تشكيل 25 مجلساً قروياً منذ عام 2015م، وكل مجلس يضم رئيس منتخب بالتصويت عبر رفع الأيدي من قبل سكان القرية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ونائبا له وسكرتير وأمين صندوق وامرأتان تهتمان بشئون المرأة و آخران لإدارة شئون الشباب. وشكل رصف الطرق نصف المبادرات المنفذة من قبل مجالس القرى بالإضافة إلى حملات رفع القمامة في القرى التي شملتها الدراسة في المديرية. تظهر الدراسة إلى أن المبادرات الأكثر فعالية هي تلك التي تمت تحت رعاية مجلس القرية، خاصة عندما يكون المجلس هو الذي اطلق المبادرة. وهذا هو الحال في قرية المشاعر، حيث استطاع المجلس الذي شارك فيه عاقل القرية (وهذا الأمر لم يكن موجودا في مناطق أخرى) تنفيذ العديد من المبادرات في أن واحد : استصلاح بئر، رصف مدخل القرية، صيانة مضخة مشروع المياه واطلاق مشروع السلة الغذائية وصندوق دعم رواتب المدرسين. ويشكل هذا الكيان المجتمعي الجديد نمطا بديلاً في مسألة الحكم المحلي ما يزال في مهده ويعتمد بصورة رئيسية على مشاركة السكان في القرارات والإجراءات بعيداً عن مكاتب السلطة المحلية مع الحفاظ النسبي على النظام التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، سارعت العديد من المنظمات الوطنية والدولية إلى دعم هذه النمط من المبادرات المحلية. وتم تخصيص برنامجين رئيسيين في هذا المجال. الأول هو برنامج الصمود الريفي في اليمن بتمويل من الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تحسين صمود سكان الريف واعتمادهم على أنفسهم في محافظات أبين وحجة والحديدة ولحج. ففي عام 2018م ، قام هذه البرنامج بإنشاء 213 مجلساً قروياً ضم أكثر من 1900 عضو - 50٪ منهم من النساء (10) وقد تولت هذه المجالس قيادة وإدارة الأنشطة المجتمعية المختلفة والتعامل مع الأزمات المرتبطة بالحرب. وبلغ اجمالي المبادرات المنفذة

في هذا الاطار 414 مبادرة. واليوم يقوم كل مجلس بتنفيذ خطته الخاصة باستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية في القرى. والبرنامج الاخر هو برنامج تمكين التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي يعد اكثر البرامج اتقانا في تفعيل العمل المجتمعي الطوعي مقارنة بالبرنامج السابق، ويهدف إلى تمكين السلطات المحلية والمجتمعات القروية من تبني "التخطيط التشاركي" بما يتماشى مع الموارد المحلية المتاحة ويتوافق مع السياسات الوطنية. فخلال عام 2018م قام برنامج تمكين بالعديد من الأنشطة في 37 مديرية في 18 محافظة استنادا على 1420 مجلس قروي (بعضها تم انشاؤها مباشرة بواسطة برنامج تمكين) وبلغ اجمالي أعضاء هذه المجالس 11360 عضواً. 50٪ منهم من النساء. وعلى غرار الجهات العاملة في هذا الميدان، قام مسؤولو برنامج تمكين بدعم هذه المجالس في وضع "خطط الصمود" لقراهم مع مساندهم في الحصول على الخدمات الأساسية. ومما لا شك فيه أن هذان البرنامجان قد لعبا دوراً محورياً في إضفاء الطابع المؤسسي للمجالس القروية، لكنهما قد خلقا في نفس الوقت نوعاً من اعتماد القرى عليهما. وبالتالي وجدنا الكثير من القرى ظلت تنتظر وصول مسؤولي هذه البرامج قبل ان تشرع هي بنفسها في اطلاق المبادرات المجتمعية. وأدى أيضاً إلى عدم استمرارية مثل هذه المبادرات. ففي محافظة ريمة مثلاً، تم إنشاء 136 مجلس قروي بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام 2016 ، لكن 16 مجلساً فقط ما يزال قائماً حتى اليوم.

طريقة جديدة في إدارة القرى

من خلال ملاحظة مسألة توسع المبادرات المحلية إلى مسألة إضفاء الطابع المؤسسي عليها فإننا نجد أن هناك علامات واضحة على صمود المناطق والتجمعات السكانية اليمنية في مواجهة الحرب. فقد أدت عودة المواطنين إلى المستويات المحلية والقروية والقبلية إلى عودة التضامن الذي مكن من تنفيذ مشاريع إعمار كبيرة لم يعد في مقدور الدولة المركزية والمحلية القيام بها منذ ثورة 2011 وكذا بعد اندلاع الحرب. فعلى الرغم من وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن (تقدر بنحو 11 مليار دولار بين 2015م-2019م) ، إلا أنه يمكن لهذه المبادرات أن تشكل فرصاً للسلطات العامة، وأيضاً للأطراف المتصارعة والمنتظرين حتى هذه اللحظة لأنها تدفع المواطنين انفسهم لبذل الجهود الخاصة لتوفير الخدمات الأساسية لهم. وقد ترى فيها السلطات العامة طريقة في توفير الموارد أو على الأقل وسيلة لإضفاء شرعيتها من

خلال دعم استمرارية الأنشطة الاجتماعية عبر تقديم الدعم البسيط وتنسيق لمبادرات المواطنين. في هذا السياق، تظهر المجالس القروية بمثابة مساحة جديدة لإدارة القرى نستند على أنماط قديمة في إدارة المناطق الجبلية في اليمن. ومع ذلك، لا يزال من السابق لأوانه القول ما إذا كانت هذه الكيانات المجتمعية ممثلة بمجالس القرى ستستمر، وما إذا كانت دولة (دول) المستقبل اليمنية ستعترف بها وكيف سيتم ربطها مع الإدارة المحلية التي لا تزال حتى اليوم في طور النمو. وفي غضون ذلك، يمكن للحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية اعتبار أعضاء المجالس القروية الأهلية بمثابة "وسطاء تنمية محليين" فعالين (11) من أجل استمرار انشطتهم في المستقبل.

الهوامش

1. مقابلة مع بشرى المقطري "العيش في اليمن في زمن الحرب"، إن بونت رقم 13، 2019م.
2. تمت كتابة النص بناء على دراسة ميدانية قام بها الباحث بشير المهملل في مديرية بعدان بين عامي 2016م و2019م في 56 قرية اطلقت مبادرات مجتمعية محلية. وقد أجريت المقابلات مع المواطنين وعقال القرى الذين كانوا شهودًا أو فاعلين في المشاريع الجارية، وكذلك مع القادة السياسيين في صنعاء
3. لوران بونفوا، اليمن: من العربية السعيدة إلى الحرب، فايارد، 2017م.
4. فرانسوا جزافييه تريجن، "اليمن: أسطورة الحمدي"، صحيفة لوموند، 12 سبتمبر 2013 ؛ أيمن نبيل ، الباهوت الحديث: دراسات نقدية في أسطورة الحمدي، المدنية، 10 أكتوبر 2019م.
5. وضاح العولقي وماجد المذحجي، "الحكم المحلي في اليمن وسط الصراع وعدم الاستقرار"، إعادة التفكير في اقتصاد اليمن، CARPO ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2018م.
6. بول دريش، القبائل والحكومة والتاريخ في اليمن، مطبعة كلارندون ، 1994.
7. شيلا كارابيكو، المجتمع المدني في اليمن: الاقتصاد السياسي للنشاط في الجزيرة العربية الحديثة، مطبعة جامعة كامبريدج، 1998.
8. مقابلة مع بشير المهملل، 29 ديسمبر 2019.

9. سارة بن نفيسة، ماجي غرابونديجا وجان لامبرت، المجتمع المدني والجمعيات والسلطات المحلية في اليمن، CEFAS، 2008م.

10. إذا فرض البرنامج حصة مشاركة النساء في إدارة المجالس الأهلية بواقع 50 % إلا أن الواقع يقول أن مشاركتهن ضئيلة جدا.

11. جان بيير اوليفر دو ساردان وتوماس يبريسشنيك "وسطاء التنمية المحليين"، مجلة APAD رقم 5 1993م.

صورة 1: رصف طريق في ذي قحم (بعدان) 2017

© Bashir al-Mohallal (Pulse for Social Justice)

صورة 2: اجتماع مجلس القرية في مدرسة السناسي (بعدان) 2018

©فهد قاسم (منظمة نبض للعدالة الاجتماعية)

حصر بالمبادرات التي تم تنفيذها في 56 قرية في مديرية بعدان 2019م						
مصدر التمويل		مصدر المبادرات		عدد المبادرات	طبيعة المبادرات	رقم
مقيمين	مغتربين	أفراد	مجلس قرية			
10	90	21	23	44	رصف طرق	1
50	50	17	3	20	صندوق رواتب المدرسين	2
20	80	9	8	17	إعادة تأهيل مصادر مياه الشرب واستصلاح مضخة المياه	3
70	30	8	7	15	سلل غذائية للأسر الضعيفة	4
100	0	5	7	12	حل قضايا نزاع	5
100	0	1	5	6	حملات رفع القمامة	6
غير متوفر	غير متوفر	4	0	4	ترميم مساجد	7
100	0	1	2	3	تنظيف واستصلاح خزانات المياه	8
100	80	0	1	1	حفر ابار مياه	9